التلبيغة وكانا اخذا الوجود فالقدر المشترك الى العقل والماهية بالقياس الى الوجود
كالحديد المحمى بالنار فانه مثل النار في الاحراق كذلك القدر المشترك العقل الظهور اثرها
فيها واستقرارها عليه وكذلك الماهية مع الوجود اذا استولى عليها الاتان ما بالقدر وما
بالماهية من النور انما هو بالعرض ولهذا قلنا انها اخذا العقل والماهية اخذا الوجود
ايضا واتما عبرنا عن كل واحد منهما بالاخذ من قولهم فان قالوا فاموا الصانع قد
انوا الزكوة فاخوانكم في الدين وهي الكلام المعلة التي علتها الوجود والعقل انما علتا
واستشهادهم البينين لشاهد الماهية للوجود فانها هي التي والشاهد القدر للعقل انما
ايضا انا في واذا علل الخالق بعلل الماهية الذاتي كان علة حكما اذا علل بعلل وجوده الذي
حرفا بحرف كما ذكرنا واعلم ان كل واحد من الوجود والماهية انما هو في اذا استند بعد من
نوع جنسه بالاصالة الا ترى انه لم يكن بالأصالة كان استناده اما من غير نوع جنسه كاستناد
الضعيف منهما بالبغية القوي واما من نوع جنسه بالبغية وح لا يكون ذاتا بل يكون صفة
كاستناد الميل من المائل فليس كل منهما ينافي كلامنا في الذات وهو يقوي باستناده من
جنسه بنفسه وكل يقوي باستناده من ضده بل يضعف كل منهما بخلاف حقيقته لكنه لا بد لما
الضعيف من الميل مع القوي لما قلنا من عدم قدرته على الانفراد وكل القدر والا لاستحالا
فيميل مع القوي كما جعلنا بينهما قائمة اذا لزم استناد البغية وهي الحصة الباقية في الحالة
ويحصل القوي لأن استناده بالضعيف يلزمه كما يحصل الضعيف البقاء بما فاعل القوي
اعني شفاعة المستحق بالبغية وبالعرض قلت فالوجود يستند من انواع الجزئيات كما قلتم من
نوعه والماهية تستند من انواع الشخصيات اتهما من نوعهما والمركب الواحد كما يستند من غير نوعه
اذا كانا متعاندين لا على التعاقب واذا كان وجود احد الجزئيين مشروطا لوجود الآخر
لزم ان يكون فعل ذلك الشيء واحدا فلو فعل الوجود والماهية الشيء في حال واحد لزم
الانفراد المستلزم للانفكاك المستلزم لفناء الشيء لا تزعيانهما منفتين ويقيان معا اذ

لتوقف وجود كل منهما على انضمام الآخر اليه اقول قد بينا مرارا ان كل شيء يستند لذاته
فانما يستند من نوعه فالوجود جزء كلي يستند من انواع الجزئيات لذاته والماهية تستند
لذاتها من انواع الشخوص لا لذاتها من نوعها وهذا ظاهر واذا كان شيء مركبا منهما معا يستند
من كل واحد من طرفيه على التعاقب او من احدهما كما ذكرنا سابقا وكما يمكن ان يستند من كل واحد
دفعة لانهما ضدان واستناد كل واحد منهما الى جهة استناد الآخر فلو وقع منهما دفعة انفرد كل
واحد عن الآخر لان تبادل الضدين على محل واحد يستلزم انفكاك المركب وقد فرضناه والمركب
الواحد كما يستند من طرفيه معا اي دفعة اذا كانا متعاندين بناء على ضدين كالوجود والماهية وذلك
هو قولنا واذا كان وجود احد الجزئين اي جزئي المركب شرطا لوجود الآخر كالوجود والماهية
فان الوجود شرط لتحقق الماهية والماهية وجودها شرط لظهور الوجود بالتكوين يجب
ان يكون المركب منهما فعله واحدا ولو تعدد فعل من كل جزئيه المتضادين لزم انفراد كل منهما
عن الآخر وذلك يستلزم انفكاكهما وانفكاكهما يستلزم فناء المركب اصلا لا تزعيانهما عنهما
متضمنين وانفرادهما موجب لفنائه ولفناء كل واحد من الجزئين اصلا فلنا من توقف وجود
احدهما على وجود الآخر قلت ولكن يعارضهان في الميل المنبعث عن شوق كل الى الاستناد
من جنسه كان ميل احدهما الى شيء يقتضي ميل الآخر الى ضده لانهما ضدان في كل شيء ولهذا يضعف
احدهما فعل الآخر لانجذاب روح الفاعل على خلاف ما يقويه ومن ثم يتعارضان ويطلب كل واحد
من الآخران يكون معه في محله ليتوقف فعله الماربه على تخفيف في نفسه واذا انفرد الآخر تحرك
اقول ولكن يقال رضا نوع الميل كالوجود لشهي المادة من انواع النور فميل البغوضة طبيعة
وكنه نفسه فاذا مال الى الماهية لشهوة طبيعتها وكنه نفسها على خلاف ميل الوجود كان ميل
احدهما يقتضي ميل ضده الى ضده ميل الازعاج لاحدهما بضعف اذا مال الآخر وهو ممنوع عن فعله
بما هو من نوعه كما تزاذا مال القوي ولم يقابله على مقارضة احدهما مع الفاعل فيجب
كان استناده من فاضل استناد ضده بينهما فيكتفي مع قلته لانه بالنسبة الى استناده